جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سلسلة أوراق السياسات

17

التوجه التصديري للزراعة المصرية بين الواقع والطموح

أ. د هدى صالح النمر

الإصدار رقم 17 | نوفمبر 2023

رئيس المعهد
أ.د . أشرف العربي

نائب رئيس المعهد
لشئون البحوث والدراسات العليا
أ.د . هالة أبوعلى

رقم الإيداع: 2022/234844

ISBN: 978-977-87056-0-7

سلسلة أوراق السياسات

التوجه التصديري للزراعة المصرية بين الواقع والطموح

تأليف: أ. د هدى صالح النمر

معهد التخطيط القومي-تقاطع ش صلاح سالم مع ش الطيران – مدينة نصر-القاهرة

الآراء الواردة في هذه الورقة تعبر عن رأي المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن رأي المعهد.

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمعهد التخطيط القومي، يحظر إعادة النشر أو النسخ أو الاقتباس بأي صورة إلا بإذن كتابي

عن المؤلف

.أ.د هدى النمر، أستاذ الاقتصاد الزراعي بمعهد التخطيط القومي، حاصلة على درجة الدكتوراه في الاقتصاد الزراعي من جامعة جودولو- المجر، وتتركز أبحاثها حول قضايا التنمية المستدامة، والأمن الغذائي، والتخطيط للتنمية الزراعية، ودراسات جدوى وتقييم المشروعات الزراعية.

الملخص

تعد تنمية الصادرات الزراعية من أهم أهداف مخططي السياسات الزراعية في مصر، ورغم ما تبذله الدولة من جهود كبيرة للنهوض بها، فإن كميتها وقيمتها مازالت تقل كثيراً عن نظيرتها بالعديد من الدول المنافسة، وعن الامكانيات والفرص المتاحة.

ويرجع ذلك إلى وجود العديد من التحديات التي تواجه تسويق الصادرات الزراعية محلياً وخارجياً، وقد فاقمت تداعيات الحرب الروسية –الأوكرانية من الآثار السلبية التي تواجه الصادرات الزراعية المصرية.

ولتعزيز تلك الصادرات اقترحت الورقة مجموعة من السُبل والآليات المتعلقة بالجوانب المؤسسية، وبالتسويق الداخلي والخارجي للصادرات الزراعية، وذلك بجانب اقتراح بعض السياسات والإجراءات الحكومية الأخرى المعززة للعملية التصديرية.

تهدف الورقة إلى بيان الوضع الحالي للصادرات الزراعية واتجاهات تطورها، ورصد الفرص والتحديات أمام النهوض بها، وتداعيات الحرب الروسية -الأوكرانية عليها، وذلك بجانب طرح مجموعة من الآليات والسُبل أمام متخذي القرارات وواضعي السياسات لمواجهة التحديات، والنهوض بالصادرات الزراعية.

رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة المصرية للنهوض بالصادرات الزراعية فهي مازالت أقل كثيراً من الإمكانيات المتاحة، ومن مثيلتها للدول المنافسة. حيث تواجه الصادرات الزراعية العديد من التحديات منها مشكلات متعلقة بالتسويق المحلي، وأخرى بالتسويق الخارجي. وقد تضمنت المشكلات المحلية غياب تواصل المصدرين مع صانعي السياسات، وضعف الروابط بين حلقات السلاسل التصديرية، وغياب المعلومات والبيانات المتعلقة بالتسويق، وقصور التمويل المخصص لصغار ومتوسطي المزارعين التصديريين، ونقص بعض مستلزمات الإنتاج كالأسمدة الكيماوية. أما مشكلات التسويق الخارجي فيأتي على قمة أولوياتها: صعوبات الشحن والتي تتمثل في عدم توافر أسطول وطني للنقل البحري، وغياب مراكب الشحن السريعة، وعدم توافر فراغات (سعات) بالشحن الجوي، وارتفاع تكلفة نولون الشحن.

نالت الأثار السلبية لتداعيات الحرب الروسية -الأوكرانية قطاع تصدير الحاصلات الزراعية، والتي تمثلت في اضطراب سلاسل الإمداد العالمية، وارتفاع تكاليف الشحن البحري، وتباطؤ النقل البري، وارتفاع الأسعار العالمية للطاقة، وارتفاع أسعار الأسمدة الكيماوية، وارتفاع التضخم العالمي، وسعر الفائدة العالمية.

ومع ذلك فقد كان لتداعيات الحرب آثارها الإيجابية على الصادرات الزراعية والتي تمثلت في فتح المزيد من الأسواق الجديدة أمام الصادرات التقليدية وغير التقليدية، والإحلال محل صادرات العديد من الدول التي تأثرت بالحرب أو بالتغيرات المناخية غير المواتية. كما أن انخفاض الجنيه المصري أمام الدولار كان دافعاً لتشجيع المصدرين على زيادة حجم وقيمة صادراتهم من السلع الزراعية إلى الأسواق الخارجية.

وفيما يتعلق بسُبل وآليات النهوض بالصادرات الزراعية المصرية اقترحت الورقة إنشاء اللجنة الوطنية العليا للنهوض بالصادرات الزراعية، وهي بمثابة كيان رفيع المستوى يمثل في إطاره كافة الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة للحاصلات الزراعية وذلك بهدف وضع فكر موحد للنهوض بالصادرات، والآلية الثانية تتمثل في تطوير وتحديث الإدارة المركزية للحجر الزراعي، والتوسع في زراعة المحاصيل البستانية (وخاصة الجديدة منها) بأراضي المشروعات الجديدة، والتوسع في نشر منظومة التكويد على عموم المزارع والحاصلات التصديرية، وتشديد الإجراءات الرقابية على موانئ الشحن المحلية، وسرعة العمل على توفير وتسيير خطوط ملاحية سريعة ومنتظمة، والعمل على تأسيس شركة مساهمة مصرية في مجال النقل البحري، والتوسع في إنشاء المكاتب التجارية بالأسواق الخارجية. والعمل على تفعيل أداء مكاتب التمثيل التجاري، وتوقيع المزيد من بروتوكولات التعاون التجاري مع الدول التي لديها فرص لاستيراد المحاصيل الزراعية من مصر. شملت أيضاً السُبل المقترحة للنهوض بالصادرات الزراعية تسهيل عمليات تقنين الأراضي الزراعية للمستثمرين في مجال إنتاج التقاوي للحاصلات التصديرية، وتطبيق الرخصة الذهبية في مجال تصدير الحاصلات الزراعية، وزيادة التسهيلات الجمركية والضريبية والتمويلية لمنتجي ومصدري الصادرات الزراعية، وزيادة الدعم الحكومي النقدي غير المباشر لتعزيز الصادرات الزراعية، وتشجيع الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتصنيع المنتجات الزراعية بدلاً من تصديرها في صورة طازجة. وذلك بجانب وضع السياسات التي من شأنها تفعيل الآليات المؤسسية والتنظيمية التي تعزز التكامل فيما بين التسويق المحلي، والتصديري، والتصنيع الزراعي، (بما في ذلك سياسات دعم التسويق التعاقدي، والإرشاد التسويقي)، وأهمها التعاونيات الزراعية، ومنظمات المزارعين الإنتاجية، والمنظمات التصديرية، ومنظمات المجتمع المدني.

مقدمة

تعد تنمية الصادرات الزراعية من أهم أهداف مخططي السياسة الزراعية في مصر، كونها أحد العناصر الأساسية لتنمية مصادر مستمرة ومستقرة من النقد الأجنبي اللازم لتمويل خطط التنمية الاقتصادية، فضلاً عن أن الطلب الخارجي عليها يدفع لزيادة الإنتاج الزراعي، وارتفاع معدل الاستثمار، ومن ثم زيادة الدخول، وفرص التوظيف.

ويرجع اهتمام الدولة بالنهوض بالصادرات الزراعية إلى تمتع مصر بموقع جغرافي على مفترق طرق كل من أوروبا وآسيا وأفريقيا، بما يوفر لها ميزة نسبية مكانية، فضلاً عن تمتع الصادرات الزراعية المصرية بميزة نسبية وتنافسية عالية، وسمعة دولية وعربية طيبة.

ورغم ما تبذله الدولة من جهود كبيرة للنهوض بالصادرات الزراعية، فإن كمية وقيمة المُصَدر منها مازال يقل كثيراً عن نظيرتها بالعديد من الدول المنافسة. فوفقاً لبيانات منظمة التجارة العالمية، قدرت قيمة صادرات مصر الزراعية - الطازجة والمصنعة- عام 2021 بنحو 6,67 مليار دولار، بينما قدرت قيمة الصادرات الزراعية بنحو 41,49، و24,96، و12,12، و11,65 مليار دولار لكل من إسبانيا، وتركيا، وجنوب أفريقيا، ورومانيا على التوالي خلال ذات العام. كما أشار البنك الدولي أن إمكانيات التصدير غير المستغلة للصادرات الزراعية المصرية – الطازجة والمصنعة- تعد كبيرة، حيث تمثل نحو 60% للفاكهة، و57% للخضروات من نظيرتها المتاحة والممكن استغلالها، ويقدر قيمة الإمكانيات غير المستغلة بحوالي 1,6، و0,8 مليار دولار سنوياً لكل منها على الترتيب.

وانطلاقاً من تلك المؤشرات تأتي أهمية موضوع الورقة، والتي زاد من تبرير تناوله ما تشهده الساحة العالمية والمحلية من تغيرات ذات تأثير مباشر على الصادرات الزراعية لمصر، منها التأثيرات السلبية لتداعيات جائحة كوفيد -19، والتي زاد من تفاقمها أزمة الحرب الروسية-الأوكرانية والتي تمثلت في تعطل سلاسل الإمداد العالمية، وارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، وأسعار المدخلات الزراعية، وارتفاع أسعار الشحن... وغيرها. وذلك فضلاً عن التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية على الإنتاج الزراعي، ومن ثم على الصادرات الزراعية.

وتسعى الورقة إلى بيان الوضع الحالي للصادرات الزراعية المصرية واتجاهات تطورها، ورصد الفرص والتحديات أمام النهوض بها، وتداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية عليها، وذلك بجانب طرح مجموعة من الآليات والسُبل أمام متخذي القرارات وواضعي السياسات لمواجهة التحديات والنهوض بالصادرات الزراعية.

وتجدر الإشارة أن الورقة تركز على صادرات مصر من الحاصلات البستانية (الخُضر والفاكهة) على وجه الخصوص لكونها تمثل الجانب الأعظم، والأكثر نمواً، والأوسع فرصاً للتوسع فيما بين مجموعات الحاصلات الزراعية.

1- التطورات الاتجاهية للأوضاع الراهنة للصادرات الزراعية (2015- 2022):

تطور الميزان التجاري الزراعي:

شهد الميزان التجاري الزراعي - متضمناً الصادرات الطازجة والمصنعة - خلال الفترة (2015- 2022) عجزاً مستمراً، اتسم بالتذبذب السنوي خلال الفترة (2015- 2019)، حيث تراوحت قيمة العجز ما بين 9,26 مليار دولار عام 2015، و7,35 مليار دولار عام 2017، أما خلال عامي 2020، 2021 فقد حقق العجز في الميزان أدنى مستوى له بقيم قدرها 6,38، 5,71 مليار دولار على التوالي (شكل 1-1). وحيث أن قيمة الصادرات الزراعية قد أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً خلال الفترة المشار إليها، فإن التغير في قيمة العجز في الميزان الزراعي إنما يرجع في الأساس إلى التذبذب في قيمة الواردات الزراعية، وبالتالي فإن العجز في الميزان التجاري تزايد في السنوات التي تزايدت فيها قيمة الواردات وانخفض بانخفاضها.

شكل رقم (1-1): تطور الميزان التجاري الزراعي خلال الفترة (2015- 2021)

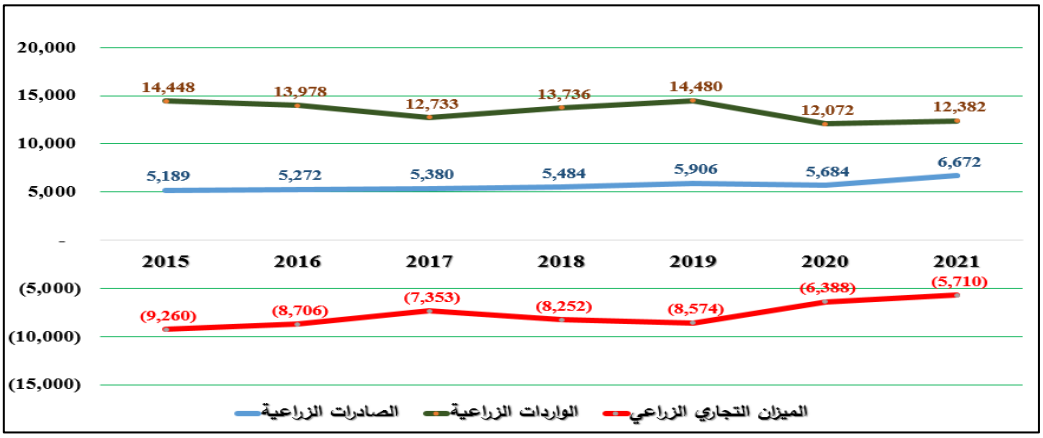

المصدر: محسوب من البيانات المتاحة لدى قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية ITC calculations based on UN COMTRADE statistics

***الأرقام بين الأقواس تعبر عن قيم سالبة.**

1-1- تطور نسبة الصادرات الزراعية إلى الناتج المحلي الإجمالي:

تُشكل الصادرات الزراعية نسبة ضئيلة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تراوحت بين 1,38% كحد أقصى (2017)، و0,73% كحد أدنى والتي تحققت عام 2021، قبل أن تعاود الارتفاع قليلاً خلال عام 2022 (شكل 1-2). أما نسبة الصادرات الزراعية للناتج المحلي الزراعي فقد أخذت اتجاهاً عاماً متناقصاً خلال الفترة (2017-2021) قبل أن تعاود الارتفاع قليلاً خلال عام 2022. وقد تراوحت قيمة هذه النسبة خلال الفترة (2015-2022) ما بين 12,42% كحد أقصى، و6,05% كحد أدنى.

شكل رقم (1-2): تطور نسبة قيمة الصادرات الزراعية إلى الناتج المحلي الإجمالي والزراعي خلال الفترة (2015- 2022)

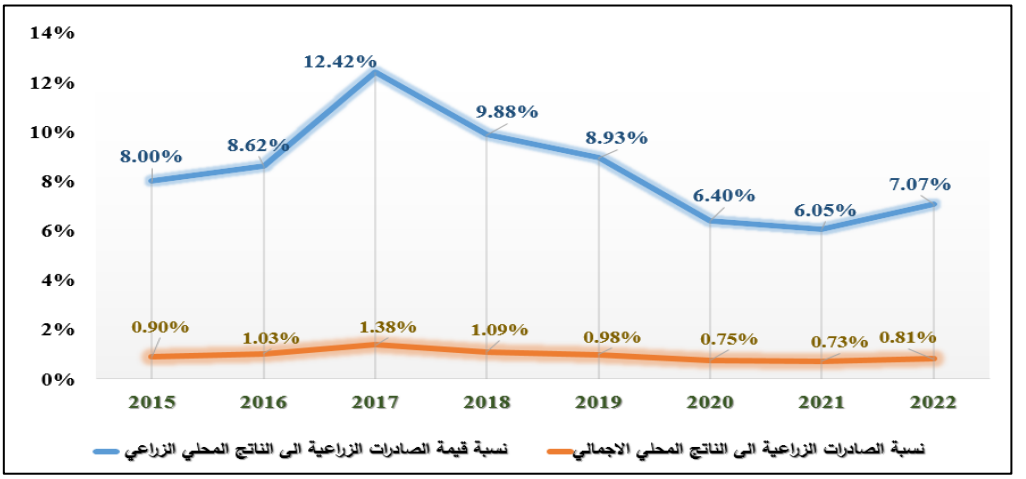

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

2-1- تطور قيمة الصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات السلعية:

شهدت قيمة الصادرات الزراعية الطازجة والمصنعة (المجمدة/ المجففة/...) اتجاهاً عاماً متزايداً خلال الفترة (2015 -2021) حيث ارتفعت من 5,19 مليار دولار إلى 6,7 مليار دولار، غير أن نسبتها إلى إجمالي الصادرات تأرجحت ما بين 24% كحد أقصى (عام 2015)، و16% كحد أدنى (عام 2021) كما يتضح من شكل (1-3)، أما خلال عام 2022 ارتفعت هذه النسبة إلى 17%.

شكل رقم (1-3): تطور قيمة الصادرات الزراعية المصرية إلى إجمالي الصادرات السلعية

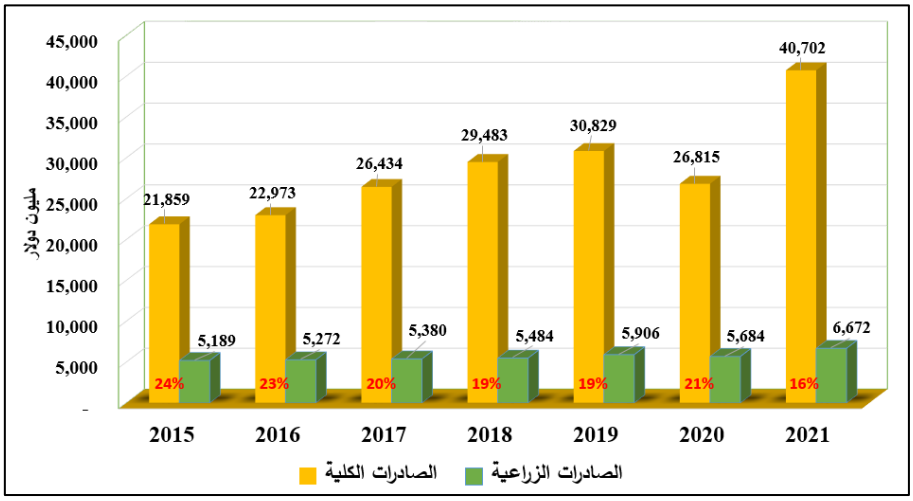

المصدر: محسوب من البيانات المتاحة لدى قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية ITC calculations based on UN COMTRADE statistics

3-1- تطور الصادرات من الحاصلات البستانية:

شهدت كمية الصادرات المصرية من الحاصلات الزراعية ارتفاعاً كبيراً خلال الخمس سنوات الأخيرة، حيث ارتفعت من 4,4 مليون طن عام 2017، إلى 5,2 مليون طن عام 2020، وإلى 5,6 مليون طن عام 2021، ثم قفزت عام 2022 إلى 6,4 مليون طن (وهو رقم غير مسبوق في تاريخ الصادرات الزراعية) بقيمة قدرها 3,3 مليار دولار. وتضم الصادرات الزراعية ما يناهز نحو 406 نوعاً من المنتجات الزراعية التي يتم تصديرها إلى 160 سوقاً على مستوى العالم (الهيئة العامة للاستعلامات، 2023).

ويشير الهيكل السلعي لصادرات مصر من المحاصيل الزراعية عام 2022 (شكل 1-4) أن الموالح تشغل الجانب الأعظم من تلك الصادرات بنسبة تصل إلى 27,7%، يليها البطاطس 13,4%، ثم البصل 8,9%، أي أن هذه المحاصيل الثلاثة تشكل ما يقرب من نصف صادرات مصر من الحاصلات الزراعية، وإذا ما أضيف إليها الصادرات من الفاصوليا، والبطاطا، والرمان، والعنب، والمانجو، والطماطم، والفراولة ترتفع مساهمة هذا المحاصيل العشرة إلى ما يقرب من 62,8% من إجمالي صادرات مصر من المحاصيل الزراعية.

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للصادرات الزراعية، على المستوى الإقليمي يلاحظ أن الدول العربية تستأثر بالجانب الأكبر من هذه الصادرات، حيث تستحوذ على نحو 40% منها، ويأتي في مقدمتها المملكة العربية السعودية (12%)، يليها دول الاتحاد الأوروبي (23,3%)، ثم روسيا (12,5%)، فالصين (5%)، أما الدول الأفريقية فلم يتعد نصيبها (4%) من صادرات مصر الزراعية عام 2020 (الإدارة المركزية للحجر الزراعي).

شكل رقم (1-4): أهم صادرات مصر الزراعية عام 2022

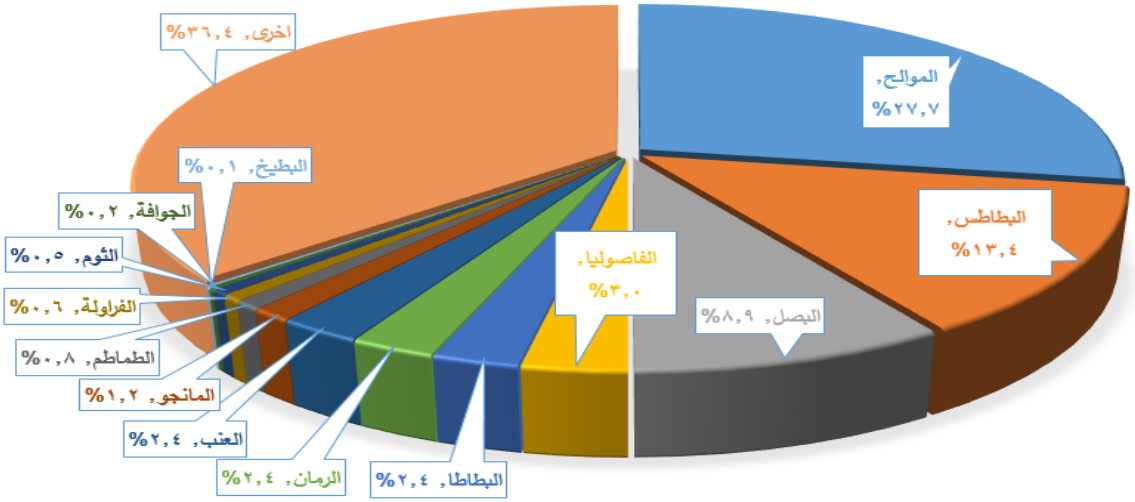

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية للحجر الزراعي.

وباستعراض التوزيع الجغرافي لهذه الصادرات على مستوى الدول خلال عام 2021 وفقاً للسلع يلاحظ من جدول (1) بالملحق أن خمس دول تستحوذ على 43% من قيمة صادرات مصر من البرتقال وهي روسيا (12%)، والسعودية (11%)، والهند (7%)، وهولندا (7%)، وبنجلاديش (6%)، أما البطاطس فيصدر 36% منها إلى روسيا. كما أن 59% من قيمة صادرات مصر من البصل كانت من نصيب السعودية (27%)، والمملكة المتحدة (19%)، وهولندا (13%)، أما العنب فإن 50% من صادراته تُقسم بين المملكة المتحدة، وهولندا.

1-4- أبرز الجهود الحكومية لتعزيز الصادرات الزراعية:

- توفير التسهيلات الائتمانية لمزارعي ومصدري الحاصلات الزراعية وخاصة صغار المزارعين والمنتجين، حيث يقوم البنك الزراعي المصري في إطار مبادرة البنك المركزي بتوفير قروض بفوائد ميسرة لا تزيد عن 5% لتنفيذ المشروعات الزراعية.
- الجهود الكبيرة التي تقوم بها الإدارة المركزية للحجر الزراعي -بعد تطويرها- بالتعاون مع المجلس التصديري للحاصلات البستانية والتي أسفرت على الأتي:
  - رفع الحظر الذي تفرضه بعض الدول الأوروبية والعربية على الصادرات الزراعية المصرية الطازجة.
  - تشديد الرقابة والتعامل القانوني مع مصدري السلع الزراعية غير الملتزمين بالقواعد والاشتراطات التصديرية للدول المستوردة.
  - فتح العديد من الأسواق الجديدة أمام الصادرات الزراعية المصرية والتي بلغ عددها خلال الخمس سنوات الأخيرة (2018- 2022) نحو 80 سوقاً، منها 19 سوقاً تم افتتاحها خلال عام 2022 (نبض، 2023).
  - إدخال وإنتاج محاصيل تصديرية جديدة ذات ميزة تنافسية مرتفعة مثل الكينوا، والكسافا، وأصناف النخيل المطلوبة بالأسواق الخارجية، مثل البارحي والمجدول.

- تطبيق منظومة التكويد على مزارع الإنتاج التصديري لبعض المحاصيل الزراعية، وعلى محطات التعبئة والتصدير لضمان التحقق من الالتزام بالمعايير والضوابط العالمية المحددة من قبل الدول المستوردة، وضمان الحفاظ على جودة الحاصلات الزراعية المصرية أمام نظيرتها المنافسة.
- تولي الحجر الزراعي مسئولية تحديد المزارع التي تصدر منتجاتها لكل دولة على حدة، حيث أن هناك مزارع يقتصر التصدير منها لأسواق الدول الأوروبية، وأخرى للتصدير لدول الخليج، واليابان، وأستراليا، وهناك مزارع يتم تكويدها واعتماد منتجاتها لجميع الأسواق العالمية.

- إطلاق العديد من المنصات الإلكترونية التصديرية من خلال وزارتي التجارة والصناعة، ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي لتعزيز وصول البيانات والمعلومات والفرص التصديرية إلى المصدرين، ومن أهم هذه المنصات: بوابة الصادرات المصرية، ومنصة مصر الزراعية، ومنصة آجري توداي، ومنصة "هدهد صديق الفلاح" والتي تعد بمثابة منظومة إرشادية زراعية رقمية تُقدم عبر التليفون المحمول من خلال تقنية الذكاء الاصطناعي بما يحسن من جودة الحاصلات الزراعية وخاصة التصديرية منها.
- التوسع في زراعة المحاصيل الزراعية الاستراتيجية وخاصة التصديرية منها بعدد من المشروعات الزراعية القومية الكبرى، منها مشروع استصلاح مليون ونصف المليون فدان، ومشروع مستقبل مصر للإنتاج الزراعي، ومشروع توشكى بصعيد مصر، ومشروع المائة ألف صوبة زراعية، وذلك بجانب التوسع في إنتاج أصناف التقاوي عالية الإنتاجية من خلال إطلاق الدولة للبرنامج الوطني لإنتاج تقاوي الخُضر عام 2019، والتي تستورد مصر 98% من احتياجاتها منها بقيمة قدرها نحو 2 مليار جنيه سنوياً (معهد التخطيط القومي ، 2021).
- إجراء تطوير تشريعي لعديد من القوانين الزراعية ومنها قانون التعاونيات الزراعية، وقانون الزراعة العضوية، وقانون التكافل الزراعي، إلا أن البعض من تلك القوانين مازال في حاجة لمزيد من التعديلات كقانون التعاونيات، والبعض الأخر لم يفعل بعد على أرض الواقع مثل قانون التكافل الزراعي.
- زيادة حجم الاستثمارات العامة الموجهة لقطاع الزراعة رغم ما يشهده الاقتصاد المصري من تداعيات أزمتي كوفيد -19، والحرب الروسية-الأوكرانية. فقد بلغت الاستثمارات الزراعية المنفذة خلال عام 2022/21 نحو 58,7 مليار جنيه بزيادة قدرها 50% عما تم تنفيذه خلال عام 2020/19. ومن المتوقع أن تصل عام 2023/22 إلى نحو 68,1 مليار جنيه بزيادة 16% عن عام 2022/21 (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2022).

2- تحديات النهوض بالصادرات الزراعية المصرية وتداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية:

رغم ما شهده أداء قطاع الصادرات الزراعية المصرية من تطورات إيجابية ملحوظة خاصة خلال السنوات الخمس الأخيرة، فإن هذا القطاع مازال يواجه عدداً من التحديات والمشكلات يمكن بيان أهمها فيما يلي:

1.2. تحديات ومحددات النهوض بالصادرات الزراعية:

1.1.2 مشكلات التسويق المحلي[2]:

- **المشكلات التنظيمية والإدارية وأهمها:**

- تفتقر المنظومة التصديرية للحاصلات الزراعية الآلية والكيان الذي يقوم بدور القائد، أو المايسترو لضبط إيقاع العمل لتلك المنظومة، والعمل على جمع مختلف مكوناتها وأطرافها في إطار متكامل

[2] تم استخلاص عدد كبير من تلك المشكلات من نتائج ورشة العمل التي نظمها معهد التخطيط القومي خلال شهر ديسمبر 2021، في إطار إعداده لدراسة حول التوجه التصديري للزراعة التصديرية شارك فيها مجموعة مختارة من ذوي الخبرة والعاملين في مجالات مختلفة في حقل النشاط التصديري للحاصلات الزراعية.

ومترابط وفق منهج سلاسل القيمة، فضلاً عن تقديم يد العون والمساعدة لعلاج ما قد يكتنفها من المشاكل والمحددات والاختناقات.

- غياب أو انسداد القنوات الفعالة والمنتظمة للتواصل والحوار فيما بين المصدرين، وصانعي السياسات ومتخذي القرارات. غالباً ما يدفع هذا الوضع إلى اتخاذ قرارات دونما مشاركة أو حوار مع أصحاب المصلحة، وأحيانا يتم عقد لقاءات مع أصحاب المصلحة لكنها لم تسفر عن الوصول لحلول لمشكلاتهم، والتي هي في واقع الأمر مشكلات الدولة الخاصة بتنمية الصادرات الزراعية.
- ضعف وانكماش دور الدولة – ممثلة في مختلف الجهات المعنية وذات العلاقة بالشأن التصديري- في التخطيط وتحقيق طموحات الدولة للنهوض بالصادرات. وكاد يقتصر دورها على الجانب الفني والرقابي الخاص بضمان شروط الجودة والمواصفات من خلال الحجر الزراعي، وفتح أسواق جديدة بالتعاون مع المجلس التصديري. أما الجوانب المادية فمحدودة، والجوانب اللوجستية كالخدمات الإرشادية معدومة. ويمتد الأمر إلى القصور في دور مكاتب التمثيل التجاري في دراسة الأسواق وفتح نوافذ تصديرية جديدة، والمساهمة في حل ما قد يطرأ من مشاكل للمصدرين المصريين بالخارج، بجانب عدم تواجدها في العديد من الدول المستوردة.
- ضعف الروابط فيما بين حلقات السلاسل التصديرية للحاصلات الزراعية، حيث أن صغار ومتوسطي المزارعين – على نحو خاص- لا يزالون بمنأى عن المشاركة الفاعلة والعادلة ضمن السلاسل التصديرية للحاصلات الزراعية، حيث تتسم روابطهم بقدر كبير من الضعف، والبعد عن الاستقرار والاستدامة والثقة المتبادلة، والعمل في إطار من الشفافية وانسياب المعلومات، والتشاركية في تحمل المخاطر.
- التخلف والقصور المبالغ في دور الجمعيات التعاونية الزراعية في العديد من المجالات التي يمكن أن تدعم وتعزز النشاط التصديري، لاسيما دورها في مجال تنظيم متوسطي وصغار المزارعين في إطار العمل الجماعي الذي يمكنهم من الاندماج الفعال في المنظومة التصديرية، فضلاً عن دورها في مجال الإرشاد والتوعية التصديرية، وفي مجال التكويد، وغير ذلك من المجالات.

- **المشكلات التسويقية والإجرائية:**

- غياب المعلومات والبيانات التفصيلية والحديثة المتعلقة بتسويق الحاصلات الزراعية لدى الجهات المحلية المعنية.
- وجود قدر أو أخر من التضارب والازدواجية المؤسسية، من ذلك وجود أكثر من جهة تمارس عملية الرقابة على الحاصلات الزراعية التصديرية. برغم الدور الأساسي للحجر الزراعي في القيام بالدور الفني في التحقق من معايير الصلاحية للمنتجات التصديرية، هناك أيضاً هيئة سلامة الغذاء التي تمارس دوراً مماثلاً، برغم عدم الاعتداد بالشهادة الصادرة عنها في الدول المستوردة والتي تهتم فقط بالشهادات الصادرة عن الحجر الزراعي. كما أن ذلك التدخل يمثل مزيداً من الأعباء والتكلفة التي يتحملها المصدرين في صورة رسوم تسجيل مرتفعة لدى الهيئة.
- التعدد والتضارب وعدم الاتساق في البيانات والمعلومات التصديرية التي تنشرها الجهات المحلية المعنية من جهة، وتلك التي تنشرها الجهات الدولية عن مصر من جهة أخرى، الأمر الذي قد يحول دون إعطاء صورة حقيقية عن الصادرات الزراعية المصرية ومستويات الأداء وسُبل التطوير[3].

[3] تصدر البيانات والمعلومات التصديرية للسلع الزراعية عن أكثر من جهة، وبتصنيفات وتقسيمات سلعية مختلفة، ووفق أعوام ميلادية أو مالية أحياناً، ومواسم تصديرية أحياناً أخرى، وبعض الجهات تصدرها لكميات، وجهات أخرى تصدرها بالقيمة التصديرية، ومنها ما هو مقيم بالجنيه المصري، وما هو بالدولار. فضلاً عن أن بيانات بعض الجهات تشمل الصادرات الزراعية متضمنة المصنع منها، وأخرى تقتصر على الصادرات من السلع الطازجة فقط.

- قصور التمويل المخصص لصغار ومتوسطي المزارعين التصديريين وشروطه التجارية المرتفعة، حيث يتطلب الإنتاج التصديري نفقات أعلى بدرجة ملحوظة بالمقارنة بالإنتاج غير التصديري، الأمر الذي قد يعوق هؤلاء المزارعين دون الإنفاق الكافي واللازم لإنتاج منتج ذو مواصفات تصديرية جيدة. تحول كذلك شروط الإقراض المرتفعة دون توسع أصحاب الحيازات الكبيرة في النشاط التصديري نتيجة لارتفاع تكاليف المنتج التصديري.
- تأخر رد المستحقات للمصدرين من صندوق دعم الصادرات، برغم المبادرات التي أعلنها رئيس الجمهورية ووزير المالية للوفاء بتلك المستحقات. فضلاً عن الارتفاع المبالغ فيه في نسب الخصم التي تفرض على تلك المستحقات حال الوفاء بها، وضعف مساهمة هذا الدعم في تحفيز وتشجيع التصدير.
- معاناة متوسطي وصغار المزارعين من رسوم وأعباء وإجراءات عملية التكويد. يرتبط بذلك ضعف دور الجهات المحلية الرسمية مثل المديريات، والإدارات الزراعية، والجمعيات التعاونية في إقناع وجذب صغار ومتوسطي المزارعين التصديريين للانضمام لمنظومة التكويد.
- النقص الشديد في عدد موظفي ومفتشي الحجر الزراعي المسئولين عن تغطية كافة المزارع التصديرية ومحطات التصدير، كما يحول ذلك دون التوسع في تغطية منظومة التكويد لعدد أكبر من الحاصلات التصديرية.
- النقص في بعض مستلزمات الإنتاج وبخاصة الأسمدة الكيماوية، مع تكرار الارتفاعات الكبيرة في أسعارها وفي أسعار مستلزمات إنتاجها، وفي أسعار مدخلات الإنتاج الأخرى - ومنها أسعار الطاقة- في ظل الأزمة الحالية من جراء الحرب الروسية –الأوكرانية، مما يزيد من تكاليف الإنتاج للسلع التصديرية، ويحد من تنافسيتها بالأسواق الخارجية.
- وجود العديد من التحديات المرتبطة بتقنين الأراضي الزراعية للمشروعات الاستثمارية، وتوفير الاحتياجات من العملة الأجنبية، بالإضافة إلى كثرة الإجراءات والروتين اللذان يحدان من تدفق الاستثمارات الزراعية والتصديرية، وغيرها من المشكلات المرتبطة بالمنافذ الجمركية، وبطء التقاضي، وارتفاع الأعباء الضريبية.

▪ 2.1.2. مشكلات التسويق الخارجي:

تأتي صعوبات الشحن على قمة التحديات الحاكمة المقيدة لتدفق الصادرات الزراعية المصرية والتي فاقمت تداعيات الحرب الروسية - الأوكرانية من آثارها السلبية على كفاءة عملية التسويق الخارجي للمحاصيل التصديرية، وتتمثل أوجه هذه الصعوبات فيما يلي:

- عدم كفاية الأسطول الوطني للنقل البري للحاويات، بجانب قدم العديد من وحدات أسطول النقل الحالي، مما يترتب عليه تعطل عمليات النقل، ومن ثم تأخر مواعيد وصول الشحنات التصديرية للأسواق الخارجية.
- غياب المراكب السريعة (الشارتر حمولة 1000 -2000 طن) والتي يحول غيابها دون التوسع في تصدير الحاصلات الزراعية سريعة التلف كالفراولة والطماطم والفاصوليا والجوافة إلى الدول الأوروبية المختلفة رغم إنتاج مصر الوفير منها.
- عدم وجود أسطول وطني للنقل البحري.
- عدم توافر فراغات (مساحات) بالشحن الجوي بالقدر الكافي للحاصلات سريعة التلف على وجه الخصوص مما يحمل المصدرين خسائر كبيرة.

تواجه الصادرات الزراعية المصرية عدداً أخر من التحديات تتعلق بالأسواق الخارجية ومنها على سبيل المثال:

- الأسواق الأفريقية: قلة الموانئ المؤهلة لتلقي الشحنات المصدرة في بعض الدول الأفريقية (السودان، وأثيوبيا)، وكثرة الطرق غير الممهدة أو المأمونة لنقل البضائع (السودان، والعراق، وبعض الدول الأخرى)، بجانب غياب الضمانات الكافية ضد المخاطر بالعديد من الأسواق الأفريقية، فضلاً عن عدم وجود خطوط ملاحية مباشرة.
- الأسواق الخليجية (كامل، 2022): وضع معايير مشددة (للصحة النباتية ومتبقيات المبيدات وغيرها) أمام الصادرات الزراعية المصرية، ورفع حدة المنافسة مع الصادرات الزراعية المصرية (فالكويت على سبيل المثال تعطي أفضلية للمنتجات المحلية بفارق 15% عن مثيلتها المستوردة، فيما تطبق باقي دول مجلس التعاون نسبة 10%)، وتقديم بعض دول الخليج مزايا تفضيلية لصادرات دول أخرى غير عربية بموجب اتفاقيات تجارة حرة بينها، مما يحد من القدرة التنافسية للصادرات المصرية، وذلك بجانب اشتراطات بعض دول الخليج وجود وكيل محلي من أجل دخول الصادرات المصرية لأسواقها.
- هناك أيضاً أسواق لدول أخرى تفرض رسوماً إضافية على الحاويات الصادرة من مصر، كما تتراجع بعض الدول العربية والأفريقية عن تنفيذ بعض بنود الاتفاقيات الجمركية المشتركة مثل اتفاقية التجارة العربية (الجزائر، والسودان، وليبيا)، واتفاقية الكوميسا (بعض دول الشرق الأفريقي).
- يضاف لما سبق ذكره من معوقات التصرفات غير المقبولة لبعض مصدري السلع الزراعية المصريين بالأسواق الخارجية، ومنها البيع بالعمولة وخاصة بالأسواق العربية مما يضر بالمصدرين الملتزمين، وتدافع المصدرين للتواجد بالأسواق –وخاصة الجديدة منها- بدون تخطيط أو تنظيم مسبق مما يترتب عليه انخفاض أسعار بيع الصادرات الزراعية المصرية بتلك الأسواق نتيجة لزيادة الكميات المعروضة سنوياً، كما حدث في سوق بنجلاديش مؤخراً.

2.2. تداعيات الحرب الروسية- الأوكرانية على الصادرات الزراعية المصرية

لم يكد العالم يستعيد أنفاسه مجدداً ويتعافى من تبعات جائحة كوفيد- 19 التي قوضت النمو الاقتصادي العالمي، وفرضت الإغلاق الكلي والجزئي بفعل قيود مكافحة الوباء، حتى نشبت الحرب الروسية-الأوكرانية في 24 فبراير 2022، والتي مازالت تداعياتها جارية منذ نحو 15 شهراً ونتجت عنها تبعات اقتصادية نالت العالم أجمع، وتجلت مظاهرها في عدم انتظام سلاسل الإمداد العالمية، وارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، وأسعار مستلزمات الإنتاج، وتنامى الضغوط التضخمية، وتزايد أعباء الديون. ومازال المشهد الدولي يعاني من الضبابية الشديدة بشأن التطورات المرتقبة وانعكاساتها على اقتصادات الدول.

وقد نالت التبعات السلبية لهذه الحرب كافة قطاعات الاقتصاد المصري ومنها قطاع الزراعة، وقطاع تصدير الحاصلات الزراعية على وجه الخصوص.

1.2.2. الأثار السلبية لتداعيات الحرب على الصادرات الزراعية

- **اضطراب سلاسل الإمداد العالمية**

اسفرت الحرب عن حدوث ارتباكات في سلاسل الإمداد، وانقطاعات حادة في التدفقات التجارية عبر سلاسل الإمداد العالمية نتيجة للتدمير الكبير الذي لحق بالبنية التحتية والموانئ والسكك الحديدية الأوكرانية من جهة، والعقوبات الاقتصادية التي فرضتها 38 حكومة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وآسيا على روسيا -ومن بينها إغلاق عديد من منافذ التصدير عبر موانيها البحرية- والتي استجاب لها كثير من الشركات والبنوك العالمية (Gourinchas, 2022). وقد انعكس ذلك في صعوبة وصول الصادرات

الزراعية إلى هاتين الدولتين، وتحمل تكاليف شحن أكثر للتحايل على هذا الوضع بالنقل لمسافات أطول، ولدول أخرى، ولمحطات ترانزيت أكثر.

- **ارتفاع تكاليف الشحن البحري وتباطؤ النقل البري**

تعرضت موانئ أوكرانيا المطلة على البحر الأسود للحصار أو الاحتلال، مما أدى إلى تحول، وإطالة المسارات التي تقطعها الصادرات الزراعية نتيجة لتراجع حركة الحاويات العالمية، كما أدت إجراءات التحقق من الامتثال للعقوبات المفروضة على روسيا، إلى تباطؤ النقل بالسكك الحديدية.

عانت الصادرات الزراعية المصرية كذلك من صعوبة إيجاد حاويات تستوعب كافة الصادرات الزراعية، وذلك بجانب ارتفاع أسعار الشحن إلى ما يقرب من الضعف (القرار، 2022) وقد ساعد في ارتفاع تكاليف الشحن التزايد المطرد في تكاليف أسعار التغطية التأمينية ضد المخاطر الملاحية والعسكرية في مناطق النزاع (تعادل تكلفة التأمين ما بين 20 -50% من تكلفة النولون حسب درجة المخاطر الملاحية) والمناطق المتاخمة، وذلك بجانب ارتفاع أسعار وقود الناقلات.

كما أدى ازدحام الموانئ وارتفاع تكاليف الشحن البحري، إلى ارتفاع أسعار استئجار سعة الحاويات لمستويات قياسية غير مسبوقة (United Nations, 2022)، وقد بلغت الزيادة في أسعار الشحن البحري 20%، ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك سلبياً على تكلفة صادرات مصر الزراعية وخاصة انها لا تمتلك أسطول نقل بحري وطني.

- **ارتفاع الأسعار العالمية للطاقة**

تأثراً بتبعات الحرب وما ترتب عليها من اضطراب في سلاسل الإمداد واستمرار التوترات التجارية، شهدت أسعار الطاقة (لكل من النفط والغاز الطبيعي والفحم والكهرباء) العالمية ارتفاعات غير مسبوقة عام 2022، وفقاً للبنك الدولي قُدرت بنسبة 59%(World Bank, 2022) . وانعكست تبعات ارتفاع أسعار الطاقة العالمية محلياً ليس فقط في ارتفاع تكاليف نقل المحاصيل التصديرية، ولكنها امتدت إلى ارتفاع تكاليف إنتاج تلك المحاصيل وخاصة في ظل ارتفاع أسعار الديزل بمعدلات كبيرة مقارنة بأسعار الغاز والذي يعد مصدر وقود الشاحنات والجرارات الزراعية، مما يؤثر على القدرة التنافسية للصادرات الزراعية المصرية.

- **ارتفاع أسعار الأسمدة الكيماوية العالمية**

شهدت أسعار الأسمدة الكيماوية ارتفاعاً كبيراً -30%- منذ بداية عام 2022 بعد زيادتها بنحو 80% خلال عام 2021 نتيجة لتداعيات أزمة كوفيد - (معهد التخطيط القومي ، 2022).

ويرجع السبب الرئيسي لذلك إلى انخفاض الإنتاج العالمي منها لكون روسيا تتحكم وحدها في تصدير نحو 15% من الأسمدة النيتروجينية، ونحو 17% من الأسمدة البوتاسية من جهة (World Food Program, 2022)، وإلى ارتفاع تكاليف عناصر إنتاجها، ويأتي في مقدمتها الغاز الطبيعي والذي يساهم وحده بما يتراوح بين 70 -80% من تكاليف إنتاج الأمونيا وهي مادة أساسية لإنتاج الأسمدة النيتروجينية من جهة أخرى. وتعود مخاوف استمرار ارتفاع أسعار الأسمدة على الصادرات الزراعية المصرية ليس فقط في ارتفاع تكاليف إنتاجها، ولكن في مخاطر تجنب المزارعين استخدام المعدلات النمطية منها تخوفاً من ارتفاع التكاليف، مما قد يخفض من إنتاجية المحاصيل التصديرية.

ارتفاع التضخم العالمي

أدى ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأساسية، واضطرابات سلسلة الإمداد، وزيادة الطلب إلى زيادة التضخم العالمي لما يقرب من 10% خلال عام 2022[4]، وهو أعلى مستوى في 26 عاماً، ويشكل الارتفاع في الأسعار العالمية للغذاء والطاقة ثلثي الارتفاع في معدل التضخم العالمي (معهد التخطيط القومي ، 2022). وترجع خطورة ارتفاع معدلات التضخم إلى انعكاسها على ارتفاع تكلفة المعيشة -وخاصة في الدول النامية والناشئة- مما يقوض القوة الشرائية للأسر، والتي قد تنعكس على انخفاض الطلب على صادرات مصر من السلع الزراعية.

امتدت ارتفاعات معدلات التضخم بصورة جلية محلياً حيث واصلت ارتفاعها خلال عام 2022 لترتفع من 8% في يناير إلى 21,9% في ديسمبر، وواصلت ارتفاعها خلال الربع الأول من عام 2023 لتصل إلى نحو 40% (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أعداد مختلفة). وقد يدفع ذلك الدولة إلى المزيد من رفع أسعار الفائدة وأسعار الاقتراض مما يزيد من الأعباء المالية على المنتجين والمصدرين للحاصلات الزراعية.

- **ارتفاع أسعار الفائدة العالمية**

في محاولة لترويض التضخم المتزايد في معظم دول العالم اتجهت البنوك المركزية والرئيسية لرفع أسعار الفائدة الإسمية، وبالتوازي رفع البنك المركزي المصري سعر الفائدة سواء على الودائع أو القروض على مراحل عدة بهدف كبح الضغوط التضخمية محلياً (شكل 2-1).

شكل رقم (2-1): تطور أسعار الفائدة الشهرية والسنوية %

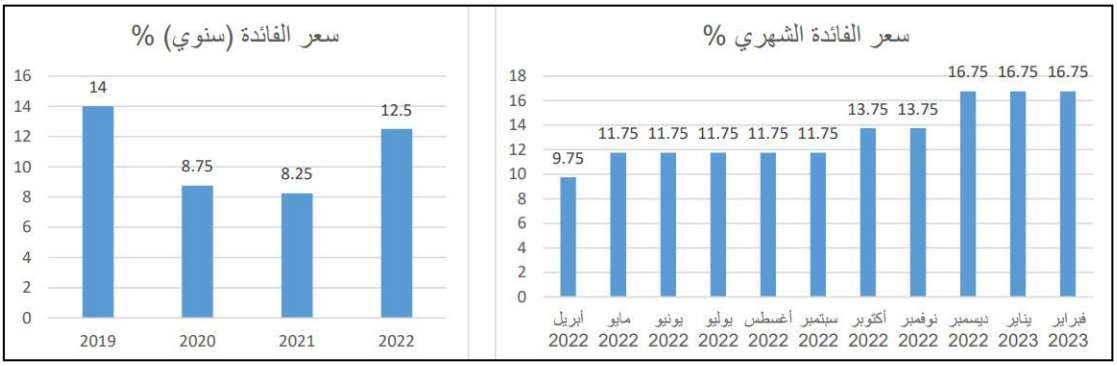

المصدر: Ceicdata, country economy, Egypt Central Bank key rates 2023 | countryeconomy.com

ولا شك أن استمرار الارتفاعات المتتالية في أسعار الفائدة، ومن ثم في سعر الإقراض (شكل 2-2) سوف تحد من قدرة المستثمرين في القطاع الزراعي على الحصول على الائتمان المناسب بالأسعار المناسبة، ومن ثم سوف ترتفع تكلفة الائتمان التي ستنعكس بالضرورة على أسعار كافة مدخلات ومخرجات القطاع الزراعي والتصديري المصري، مما قد يحد من تنافسية صادرات هذا القطاع بالأسواق الخارجية.

- **تراجع معدل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة**

في ظل حالة عدم اليقين التي تسيطر على الاقتصاد العالمي وضبابية المشهد بسبب ما تشهده الأسواق المالية والسلعية من اضطرابات نتيجة لاستمرار الحرب الروسية-الأوكرانية، وتنامي المخاوف من انكماش الطلب، والوقوع في مصيدة الركود التضخمي فمن الطبيعي أن يتريث كل من القطاع الخاص المصري،

[4] وفقاً لتقرير البنك الدولي عن الشهور من أكتوبر 2022 حتى يناير 2023 ارتفعت معدلات التضخم في جميع البلدان -بنسب متباينة- منخفضة ومتوسطة ومرتفعة الدخل(International Monetary Fund (IMF), 2022)

والمستثمر الأجنبي في قراراته الاستثمارية في كافة قطاعات الدولة. وخاصة قطاع الزراعة وما يرتبط به من النشاط الاستثماري في قطاع التصدير. وهو ما انعكس بالفعل في اتجاه الاستثمارات الخاصة والأجنبية إلى التناقص في مصر، مما قد ينعكس على النشاط الإنتاجي والتصديري الزراعي لحاجة هذا القطاع الشديدة إلى تلك الاستثمارات، وخاصة في مجال استنباط الأصناف، ونقل التكنولوجيا، وتدعيم أسطول النقل البحري.

شكل رقم (2-2): تطور أسعار الإقراض الشهرية والسنوية %

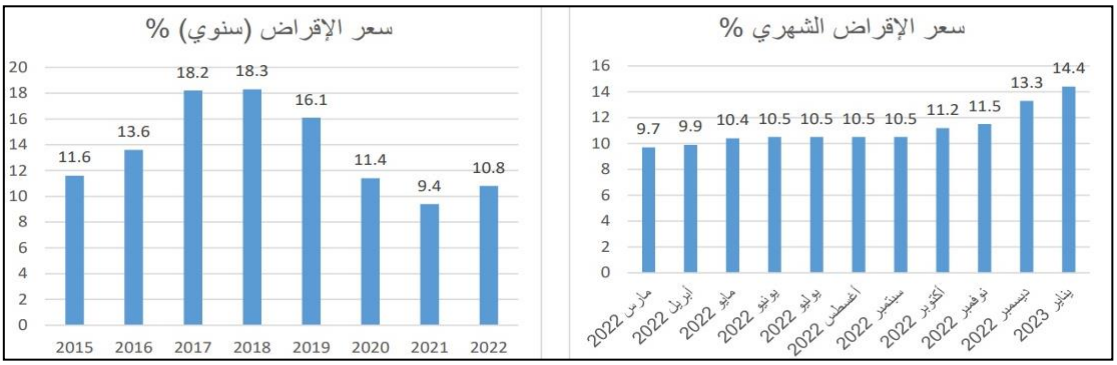

المصدر: Ceicdata, country economy, Egypt Central Bank key rates 2023 | countryeconomy.com

2.2.2 الآثار الإيجابية لتداعيات الحرب على الصادرات الزراعية:

شهدت الصادرات الزراعية المصرية طفرة كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية رغم أزمتي كوفيد -19، والحرب الروسية-الأوكرانية، ويرجع ذلك في الأساس لسببين: أولهما ما اتخذته الدولة من إجراءات استباقية للتصدي لتبعات الأزمات التي قد يواجهها القطاع الزراعي، والتي ساعدت على تجاوز المشهد الصعب لهذه الأزمات والحيلولة دون استشراء تبعاتها. وثانيهما استغلال الدولة للفرص الواعدة التي كشفت عنها تلك الأزمات، وذلك من خلال ما يلي:

- التوسع في فتح أسواق جديدة أمام الصادرات الزراعية التقليدية وخاصةً الأسواق المتشددة في اشتراطاتها المتعلقة بالسلع الزراعية الغذائية -مثل اليابان والصين وتايوان، وذلك بجانب التوسع في تصدير سلع زراعية غير تقليدية.
- استغلال ما تشهده العديد من الدول المصدرة للسلع الزراعية من ظروف مناخية غير مواتية كالجفاف والفيضانات، بزيادة الصادرات الزراعية المصرية للإحلال محل صادرات هذه الدول بالأسواق المختلفة.
- تكثيف الصادرات الزراعية للأسواق الغربية التقليدية -وبخاصة إيطاليا وألمانيا وفرنسا- التي يرتفع فيها الطلب على صادرات مصر الزراعية كأسواق بديلة في ظل الانعكاسات السلبية لسلاسل الإمداد الدولية، ومنها إغلاق العديد من الدول المصدرة للحاصلات الزراعية تحسباً لمخاطر التصدير عليها.
- تسببت تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية في تدهور سعر الصرف خلال عام 2022 والربع الأول من عام 2023، مقارنة بالسنوات السابقة، ومن ثم انخفاض قيمة الجنيه المصري، وذلك في إطار النظام المرن المطبق من قبل البنك المركزي شكل (2- 3).